

سرقة الحديث مفهومها، وصورها، ودوافعها، وآثارها

محمود أحمد يعقوب رشيد*

ملخص

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى تعريف دقيق لمفهوم سرقة الحديث النبوي الشريف، وبذلك التعريف تم بيان العلاقة بين مفهوم سرقة الحديث، والمفاهيم الآتية، وهي: القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماع التي على الكتب والأجزاء، وتم حصر الكثير من صور سرقة الحديث - من خلال تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث - والتي لم تذكرها كتب مصطلح الحديث النبوي الشريف، ثم جاء الحديث بشكل مفصل وموسع عن الدوافع التي دفعت سراق الحديث لسرقة الحديث النبوي الشريف، يليها بحث مُوسع في القرائن التي يتم من خلالها معرفة أن الحديث مسروق، ثم تم تحديد ألفاظ النقاد الصريحة الخاصة باتهام الرواة بسرقة الحديث، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين، ثم بيان أثر السرقة على الراوي والمرويّات.

الكلمات الدالة: سرقة الحديث، ألفاظ الجرح، قلب الحديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الصحابة المخلصين، وعن أزواجه أمهات المؤمنين، وبعد:

فقد بذل المحدثون جهوداً عظيمة في خدمة السنة النبوية، ووضعوا قواعد محكمة لنقد الرواة جرحاً وتعديلاً، وأخضعوا الأخبار لمبدأ القبول أو الرد، فشيّدوا صرحاً علمياً لعلوم الحديث لا تجد له مثيلاً عند الأمم الأخرى، يحدهم في ذلك رضا الله ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم، والحفاظ على المصدر التشريعي الثاني ألا وهو السنة المطهرة.

ولاحظت أثناء قراءتي في كتب مصطلح الحديث إيجاز المحدثين الكلام عن سرقة الحديث في قسم الحديث (المقلوب) فيكتفون بذكر صور لسرقة الحديث، دون الوصول إلى تعريف جامع لهذا المصطلح، أو حصر لصور السرقة، أو دوافعها، أو للقرائن التي يعتمدها المحدثون لاثام الراوي بسرقة الحديث.

فنهضت همتي، وتأكد رغبتني في إفراد موضوع سرقة الحديث ببحث يهدف إلى الوصول لتعريف دقيق لسرقة الحديث، وتبيين العلاقة بين مصطلح (سرقة الحديث)، ومصطلحات (القلب) و (الوضع) و (التدليس) و (سرقة سماعات الكتب والأجزاء)، ثم ضبط صورها، والكشف عن الدوافع التي حدث ببعض الرواة لسرقة الحديث، وتتبع القرائن التي يعتمدها المحدثون لإثبات السرقة وتقييمها، وبيان عبارات النقاد الصريحة بالاثام بسرقة الحديث وما يقابلها من ألفاظ الجرح من نقاد آخرين، ثم الحديث عن أثر سرقة الحديث عن السارق ومرويّاته.

حتاماً أسأل الله العزيز الكريم أن يوفقني لإنجاز هذا البحث مستوفياً جميع مطالبه، وأن يتقبله مني، فما أصبت الحق فيه فمن الله، وما وقعت فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل.

وبناء على ما تقدم قسمت البحث إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تعريف السرقة، لغة، واصطلاحاً فقهيّاً، وفي مصطلح حديث.
 - المبحث الثاني: العلاقة بين سرقة الحديث، وسرقة الكتب، وسرقة السماع.
 - المبحث الثالث: مواطن السرقة، وصورها.
 - المبحث الرابع: دوافع سرقة الحديث.
 - المبحث الخامس: القرائن الدالة على أن الحديث مسروق.
 - المبحث السادس: ألفاظ النقاد الصريحة بالسرقة، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين.
 - المبحث السابع: أثر سرقة الحديث على الراوي والمرويّ.
- الخاتمة.

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٨/١٠/١٥، وتاريخ قبوله ٢٠٠٩/١٢/٢٨.

المبحث الأول

تعريف السرقة، لغة، وشرعاً، وفي علم مصطلح الحديث

أولاً: تعريف السرقة لغة

يرى الناظر في معجم اللغة العربية - بالعودة إلى مادة (سرق) -، أنها تشير إلى عدة معان تدل في مجملها على أخذ شيء مملوك للغير خفية، قال أبو فارس (سرق): "أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر"^(١)، وقال ابن منظور: "السارق: من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره"^(٢). ونقل صاحب تاج العروس تعريف ابن عرفة للسارق، فقال: "قال ابن عرفة: السارق - عند العرب - من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره فإن أخذه من ظاهره، فهو مختلس، ومُستلب ومُنتهب، ومُخترس، فإن منع من في يديه فهو غاسب"^(٣).

ثانياً: تعريف السرقة شرعاً

أضاف الفقهاء قيوداً شرعية إلى تعريف السرقة لغة تتمثل في البلوغ، والعقل، والحرز، والنصاب، حتى تتميز عن الاختلاس، والنهبة، والسلب والغلول، وغيرها، قال الجرجاني: "أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محزنة بمكان"^(٤)، وقال القنوي: "السرقة شرعاً: أخذ مكلف عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم"^(٥).

ثالثاً: السرقة في علم مصطلح الحديث

تتحدث كتب المصطلح عن سرقة الحديث في قسم الحديث المقلوب، وتفرد صورا من القلب، وانتحال الأحاديث والسماعات يطلق على فعلها عبارة (يسرق الحديث)، وسأورد جملة من صور القلب التي أطلق عليها علماء مصطلح الحديث (سرقة الحديث).

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) عند حديثه عن المقلوب: "أن يكون الحديث معروفاً برواية رجل معين، فيروى عن غيره طلباً للأغراب، وتنفيقا لسوق تلك الرواية... وقد يُطلق على روايه أنه يسرق الحديث"^(٦). وأكد هذا المعنى الإمام العراقي بقوله: "ما كان منته مشهوراً براو ك (سالم) فيبدل بواحد من الرواه نظيره في الطبقة ك (نافع)، كي يرغب فيه روايته عنه، ويروج سوقه به للأغراب إذ ما استغربا مما وقف عليه لكون المشهور خلافه... وقد قيل في فاعل هذا يسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه مسروق"^(٧).

وقد ذكر الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عدة صور لسرقة الحديث إن تعمد فاعلها ذلك، وهي:

- أن يعتمد قلب اسم راو مثل: مرة بن كعب، بكعب بن مرة.

- أو قلب إسناد لمتن.

- أو أن يسمع حديثاً من رجل، ثم يدعي أنه سمعه من غيره.

- أو وضع إسناد صحيح لمتن ضعيف.

- أو سرقة (سماع الكتب) و (الأجزاء) وهو لم يسمعهها.

ثم عقب الذهبي على هذه الثور بقوله: من تعمد - فعل ما سبق - فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث"^(٨).

وذكر الإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) صورتين من صور سرقة الحديث، هما:

الأولى: "أن يكون محدث ينفرد بمحدث فيجئ السارق، ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث".

الثانية: "أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقة"^(٩).

وأوجز الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) فقال: "أن يكون الحديث مشهوراً براو، فيجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم، لجعل عن نافع ليغرب فيه لغرابته"^(١٠).

وبعد النظر الفاحص الدقيق فيما سبق ذكره من تعريفات لغوية، وتعريفات شرعية، وكذلك تعريفات علماء مصطلح الحديث لمفهوم (السرقة)، فإننا يمكن أن نصل إلى عدة ملاحظات،

منها:

أولاً: يلاحظ أن هناك قاسماً مشتركاً بين المعنى اللغوي، والمعنى الفقهي وكذلك المعنى الحديثي، وهو تعمد أخذ شيء خفية بعد أن أحرزه الغير سواء أكان مالاً أو حديثاً.

ثانياً: أن ما ذكره ابن دقيق العيد، والذهبي، والسخاوي، والسيوطي، هي صور للقلب في الإسناد، وفي المتن، وليست تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم (سرقة الحديث).

ثالثاً: أن سارق الحديث يفعل ذلك متعمداً بقصد الإغراب، وترويج ما يرويه.

رابعاً: من خلال متابعتي لصور (سرقة الحديث) في تراجم من أتمم من الرواة بسرقة الحديث في كتب الرجال، وجدت أن للسرقة صوراً كثيرة تقع على الحديث متنأ وإسناداً، ولغايات

أخرى غير الإغراب، لم يذكرها الأئمة في كتب علم مصطلح الحديث.

لكل ما سبق ذكره، توصلت إلى تعريف جامع مانع لمفهوم (سرقة الحديث)، هو أنه: انتحال راو حديث أو أكثر أو لسماح، بادعاء سماعه، أو إضافته لغير روايه عمداً.

ومن ذلك يتبين لنا أن أركان سرقة الحديث ثلاثة، هي:

أولاً: الراوي السارق.

ثانياً: تعمد الراوي الانتحال بقصد السرقة.

ثالثاً: المسروق، سواء أكان حديثاً أو كتاباً أو سماعاً.

المبحث الثاني

العلاقة بين سرقة الحديث، وكل من القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماعات

أولاً: علاقة سرقة الحديث بالقلب: القلب إما أن يقع من الحفاظ الثقات عمداً بقصد اختبار حفاظ آخرين، أو من غير قصد عن وهم وخطأ نادر فهذا لا يقدر من ضبطهم، وإما أن يقع من الضعفاء من غير قصد وهذا يدل على قلة ضبطهم، فإن تعمد الثقة أو الضعيف القلب بقصد الإغراب وغيره، صار سارقاً أو متهماً بسرقة الحديث، فليس كل قلب يمسى سرقة الحديث، إنما بعض صور القلب المتعمد تعد سرقة للحديث، قال الذهبي: "ومن تعمد ذلك - يعني القلب - ...، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه، فلان يسرق الحديث"^(١١).

ثانياً: علاقة سرقة الحديث بالوضع: سرقة الحديث لون من ألوان وضع الحديث، وسرقة الحديث أخف ضرراً من لون آخر من الوضع هو: وضع متون الحديث، قال الذهبي: "سرقة الحديث أهون من وضعه، واختلافه في الإثم"^(١٢)، فالسارق يتعمد انتحال حديث له أصل غالباً، لكن الوضع يختلف متنأ لا أصل له، وهذا أشر من السرقة.

وهناك من الرواة من جمع بين الشرين: السرقة والوضع، كسفيان الدمشقي، قال ابن عدي فيه: "يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"^(١٣)، فقوله: يسوي الأسانيد أي: يضعها ووضع

السند وضع، وقد تقدم أن أمره - أي وضع السند - أخف من وضع المتن"^(١٤)، ومنهم أيضاً إبراهيم المصيصي، قال فيه ابن حبان: يسوي الحديث ويسرقه، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم"^(١٥)، وقال ابن العجمي: "فقوله: ويسويه مقتضاه أنه يضع"^(١٦).

ثالثاً: علاقة سرقة الحديث بالتدليس: إن المدلس يقول: (عن فلان) موهاً السماع ممن روى عنه، وهذا فيه تمويه على السامع، بينما السارق يحدث عمن لم يلقه بصيغة (حدثني) التي تفيد السماع، وهو بذلك يكذب على من سمعه، ومثاله: ما نقله الحسين ابن إدريس، قال: "سألت عثمان ابن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي؟ فقال: إنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلی وجه التدليس؟ أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا ابن حبان؟ فقال: يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم"^(١٧).

رابعاً: علاقة سرقة السماع التي على الكتب والأجزاء بسرقة الحديث: إذا كانت سرقة الحديث انتحال راوٍ لحديث أو أكثر، بادعاء سماعه، أو إذافته لغير راويه عمداً، فإن سرقة الكتب والأجزاء صورة من صور سرقة الحديث، وهي أكثر خطراً، وأعظم وزراً، لأنها سرقة لأحاديث كثيرة، ولذا قال الإمام الذهبي: سرقة الحديث أهون من وضعه واختلافه في الإثم... وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أحسن بكثير من سرقة الرواة"^(١٨).

وفسر الذهبي رحمه الله سرقة الكتب بقوله: "وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيخ، ولن يُفليح من تعاناه، وقل من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو"^(١٩).

المبحث الثالث

مواطن السرقة، وصورها

تقع سرقة الحديث في مواطنين، هما:

- أ- الإسناد كله أو في جزء منه، سواء أكان إسناد حديث، أو إسناد سماعات لكتب أو أجزاء.
- ب- المتن كله أو جزء منه.

وبناء على ما سبق، فإن للسرقة من المواطنين السابقين صوراً متعددة، وقد توصلت إلى صور كثيرة للسرقة- أكثر مما ذكر في كتب علم مصطلح الحديث- أفدتها من تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث، وهي كالتالي:

أولاً: صور السرقة في الإسناد

الصورة الأولى: إبدال راوٍ أو أكثر براوٍ أو أكثر من أقرانه من الطبقة نفسها عمداً، ومثالها

- ١- أن يضع السارق اسمه بدلاً من أحد أقرانه في إسناد حديث، ومثاله: أحمد بن سلمة الكوفي، قال فيه ابن عدي: "يسرق الحديث، وساق حديثاً إسناده عن أبي الصلت عن أبي معاوية، سرقه أحمد بن سلمة من أبي الصلت وحدث به عن أبي معاوية"^(٢٠). وممن فعل ذلك جحدر الشامي"^(٢١).
- ٢- إيداع المشاركة في السماع، قال السخاوي: "أن يكون محدث ينفرد بمحدث فيجاء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث"^(٢٢)، ومم فعل ذلك، أيوب بن سويد، قال فيه ابن معين: "كان يدعي أحاديث الناس، ليس بشيء كان يسرق الأحاديث"^(٢٣)، قال أهل الرملة: "حدث عن ابن المبارك بأحاديث، ثم قال: حدثني أولئك الشيخ الذين حدث عنهم ابن المبارك"^(٢٤)، وممن وقع في هذا السرقة، عيسى بن عبد الله العسقلاني"^(٢٥)، وقطن بن نسير البصري"^(٢٦)، ومحمد بن الحسن المدني"^(٢٧)، ومحمد بن عبد الرحمن المكي"^(٢٨)، والنضر بن طاهر البصري"^(٢٩)، ومحمد بن جابر الكوفي"^(٣٠).
- ٣- إبدال راوٍ أثناء الإسناد براوٍ آخر من طبقته، قال السخاوي: "وأن يكون الحديث عرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته"^(٣١)، وممن فعل ذلك عمرو الراسبي، قال فيه ابن عدي: "يسرق الحديث، وقلب إسناد حديث عن الزهري عن أنس، فجعله عن محمد بن المنكدر عن أنس"^(٣٢)، وممن وقع في هذه السرقة: عيسى العسقلاني"^(٣٣)، وإبراهيم المصيبي"^(٣٤).

الصورة الثانية: قلب اسم الراوي إلى اسم آخر عمداً:

ومثلها الحارث بن سريج، كان من المشهورين بسرقة الحديث، فقد ذكر العقيلي: "أن الحارث، قلب اسم سفيان بن عتبة، إلى سفيان بن عيينة في إسناد حديث، وحدث به سفيان بن عيينة"^(٣٥).

الصورة الثالثة: يدلس ثم يقلب صيغة الأداء إلى صيغة سماع عمداً: ومثالها ما ذكره ابن حجر من أن الحسين ابن إدريس، قال: "سألت عثمان بن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي؟ فقال: إنه يسرق حديث غيره فيرويه"، قلت: أعلی وجه التدليس؟ أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا"^(٣٦)، وممن فعل ذلك إبراهيم بن عبد الله المصيبي"^(٣٧).

الصورة الرابعة: زيادة راوٍ في الإسناد عمداً: ومثالها جحدر الشامي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث ويزيد في الإسناد، ومثل لذلك: بإسناد زاد جحدر فيه الثوري ولم يروه أحد بمجده الزيادة غيره"^(٣٨)، وممن فعل ذلك أيضاً صالح بن أحمد البغدادي قال فيه ابن عدي: "يسرق الأحاديث، ويزيد من الأسانيد"^(٣٩).

الصورة الخامسة: تفرد الراوي المتهم بسرقة الحديث عن شيوخه بحديث لا يروي غيره من تلاميذ ذلك الشيخ: وممن فعل ذلك جحدر الشامي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث، وتفرد جحدر بمحدث عن بقية لا يروي عن بقية غير جحدر"^(٤٠). وعمار البصري، قال ابن عدي: "يسرق الحديث، وهذه الأحاديث التي رواها عمار كلها غير محفوظة ولا يرويها غيره"^(٤١).

الصورة السادسة: يضع الأسانيد لمتون لا تعرف بها: فالسارق يضع إسناداً مختلفاً ثم يروي به متنأ له أصل، وممن فعل ذلك، سفيان الدمشقي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"^(٤٢)، قال ابن العجمي: "فقوله يسوي الأسانيد أي يضعها ووضع السند وضع، وقد تقدم أن أمره- أي وضع السند- أخف من وضع المتن"^(٤٣)، فتوصل الباحث من خلال هذا البحث إلى تعريف دقيق لمفهوم سرقة الحديث النبوي الشريف، وبذلك التعريف تم بيان العلاقة بين مفهوم سرقة الحديث، والمفاهيم الآتية، وهي: القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماع التي على الكتب والأجزاء، وتم حصر الكثير من صور سرقة الحديث- من خلال تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث- والتي لم تذكرها كتب مصطلح الحديث النبوي الشريف، ثم جاء الحديث بشكل مفصل وموسع عن الدوافع التي دفعت سارق الحديث لسرقة الحديث النبوي الشريف، يليها بحث موسع في القرائن التي يتم من خلالها معرفة أن الحديث مسروق، ثم تم تحديد ألفاظ النقاد الصريحة الخاصة باتهام الرواة بسرقة الحديث، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين، ثم بيان أثر السرقة على الراوي والمرويات.

الكلمات الدالة: سرقة الحديث، ألفاظ الجرح، قلب الحديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الصحابة المخلصين، وعن أزواجه أمهات المؤمنين، وبعد: فقد بذل المحدثون جهوداً عظيمة في خدمة السنة النبوية، ووضعوا قواعد محكمة لنقد الرواة جرحاً وتعديلاً، وأحضعوا الأخبار لمبدأ القبول أو الرد، فشيدوا صرحاً علمياً لعلوم الحديث لا تجد له مثيلاً عند الأمم الأخرى، يخدمهم في ذلك رضا الله ورضاه رسوله صلى الله عليه وسلم، والحفاظ على المصدر التشريعي الثاني ألا وهو السنة المطهرة. ولأحظت أثناء قراءتي في كتب مصطلح الحديث إيجاز المحدثين الكلام عن سرقة الحديث في قسم الحديث (المقلوب) فيكتفون بذكر صور لسرقة الحديث، دون الوصول إلى تعريف جامع لهذا المصطلح، أو حصر لصور السرقة، أو دوافعها، أو للقرائن التي يعتمدها المحدثون لاتهام الراوي بسرقة الحديث.

فنهضت همتي، وتأكد رغبتني في إفراد موضوع سرقة الحديث ببحث يهدف إلى الوصول لتعريف دقيق لسرقة الحديث، وتبيين العلاقة بين مصطلح (سرقة الحديث)، ومصطلحات (القلب) و (الوضع) و (التدليس) و (سرقة سماعات الكتب والأجزاء)، ثم ضبط صورها، والكشف عن الدوافع التي حدث ببعض الرواة لسرقة الحديث، وتتبع القرائن التي يعتمدها المحدثون لإثبات السرقة وتقييمها، وبيان عبارات النقاد الصريحة بالاثم بسرقة الحديث وما قابلها من ألفاظ الجرح من نقاد آخرين، ثم الحديث عن أثر سرقة الحديث عن السارق ومروياته. ختاماً أسأل الله العزيز الكريم أن يوفقني لإنجاز هذا البحث مستوفياً جميع مطالبه، وأن يتقبله مني، فما أصبت الحق فيه فمن الله، وما وقعت فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل.

وبناء على ما تقدم قسمت البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف السرقة، لغة، واصطلاحاً فقهيّاً، وفي مصطلح حديث.

المبحث الثاني: العلاقة بين سرقة الحديث، وسرقة الكتب، وسرقة السماعات.

المبحث الثالث: مواطن السرقة، وصورها.

المبحث الرابع: دوافع سرقة الحديث.

المبحث الخامس: القرائن الدالة على أن الحديث مسروق.

المبحث السادس: ألفاظ النقاد الصريحة بالسرقة، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين.

المبحث السابع: أثر سرقة الحديث على الراوي والمروري.

الخاتمة.

المبحث الأول

تعريف السرقة، لغة، وشرعاً، وفي علم مصطلح الحديث

أولاً: تعريف السرقة لغة

يرى الناظر في معجم اللغة العربية- بالعودة إلى مادة (سرق)-، أنها تشير إلى عدة معان تدل في مجملها على أخذ شيء مملوك للغير خفية، قال أبو فارس (سرق): "أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر"^(١)، وقال ابن منظور: "السارق: من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالا لغيره"^(٢). ونقل صاحب تاج العروس تعريف ابن عرفة للسارق، فقال: "قال ابن عرفة: السارق- عند العرب-: من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالا لغيره فإن أخذه من ظاهره، فهو مختلس، ومستلب ومُنتهب، ومُختس، فإن منع من في يديه فهو غاسب"^(٣).

ثانياً: تعريف السرقة شرعاً

أضاف الفقهاء قيوداً شرعية إلى تعريف السرقة لغة لتمثل في البلوغ، والعقل، والحز، والنصاب، حتى تتميز عن الاختلاس، والنهبة، والسلب والغلول، وغيرها، قال الجرجاني: "أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان"^(٤)، وقال القونوي: "السرقة شرعاً: أخذ مكلف عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم"^(٥).

ثالثاً: السرقة في علم مصطلح الحديث

تتحدث كتب المصطلح عن سرقة الحديث في قسم الحديث المقلوب، وتفرد صوراً من القلب، وانتحال الأحاديث والسماعات يطلق على فعلها عبارة (يسرق الحديث)، وسأورد جملة من صور القلب التي أطلق عليها علماء مصطلح الحديث (سرقة الحديث).

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) عند حديثه عن المقلوب: "أن يكون الحديث معروفاً برواية رجل معين، فيُروى عن غيره طلباً للأغراب، وتنقيحاً لسوق تلك الرواية... وقد يُطلق على روايه أنه يسرق الحديث"^(٦). وأكد هذا المعنى الإمام العراقي بقوله: "ما كان منته مشهوراً براو ك (سالم) فيبدل بواحد من الروا نظيره في الطبقة ك (نافع)، كي يرغب فيه روايته عنه، ويروج سوقه به للأغراب إذ ما استغنيا مما وقف عليه لكون المشهور خلافه... وقد قيل في فاعل هذا يسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه مسروق"^(٧).

وقد ذكر الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عدة صور لسرقة الحديث إن تعدد فاعلها ذلك، وهي:

- أن يتعمد قلب اسم راو مثل: مرة بن كعب، بكعب بن مرة.
- أو قلب إسناد لمن.
- أو أن يسمع حديثاً من رجل، ثم يدعي أنه سمعه من غيره.
- أو وضع إسناد صحيح لمن ضعيف.
- أو سرقة (سماع الكتب) و (الأجزاء) وهو لم يسمعها.

ثم عقب الذهبي على هذه الثور بقوله: من تعمد- فعل ما سبق- فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث"^(٨).

وذكر الإمام السخاوي (٩٠٢هـ) صورتين من صور سرقة الحديث، هما:

الأولى: "أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجئ السارق، ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث".

الثانية: "أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقة"^(٩).

وأوجز الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) فقال: "أن يكون الحديث مشهوراً براو، فيجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم، جعل نافع ليرغب فيه لغرابته"^(١٠). وبعد النظر الفاحص الدقيق فيما سبق ذكره من تعريفات لغوية، وتعريفات شرعية، وكذلك تعريفات علماء مصطلح الحديث لمفهوم (السرقة)، فإننا يمكن أن نصل إلى عدة ملاحظات،

منها:

أولاً: يلاحظ أن هناك قاسماً مشتركاً بين المعنى اللغوي، والمعنى الفقهي وكذلك المعنى الحديثي، وهو تعمد أخذ شيء خفية بعد أن أحززه الغير سواء أكان مالا أو حديثاً.

ثانياً: أن ما ذكره ابن دقيق العيد، والذهبي، والسخاوي، والسيوطي، هي صور للقلب في الإسناد، وفي المتن، وليست تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم (سرقة الحديث).

ثالثاً: أن سارق الحديث يفعل ذلك متعمداً بقصد الإغراب، وترويج ما يرويه.

رابعاً: من خلال متابعتي لصور (سرقة الحديث) في تراجم من أتمم من الرواة بسرقة الحديث في كتب الرجال، وجدت أن للسرقة صوراً كثيرة تقع على الحديث متناً وإسناداً، ولغايات أخرى غير الإغراب، لم يذكرها الأئمة في كتب علم مصطلح الحديث.

لكل ما سبق ذكره، توصلت إلى تعريف جامع ومانع لمفهوم (سرقة الحديث)، هو أنه: انتحال راو حديث أو أكثر أو لسماع، بادعاء سماعه، أو إضافته لغير روايه عمداً.

ومن ذلك يتبين لنا أن أركان سرقة الحديث ثلاثة، هي:

أولاً: الراوي السارق.

ثانياً: تعمد الراوي الانتحال بقصد السرقة.

ثالثاً: المسروق، سواء أكان حديثاً أو كتاباً أو سماعاً.

المبحث الثاني

العلاقة بين سرقة الحديث، وكل من القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماعات

أولاً: علاقة سرقة الحديث بالقلب: القلب إما أن يقع من الحفاظ الثقات عمداً بقصد اختبار حفاظ آخرين، أو من غير قصد عن وهم وخطأ نادر فهذا لا يقدر من ضبطهم، وإما أن يقع من الضعفاء من غير قصد وهذا يدل على قلة ضبطهم، فإن تعمد الثقة أو الضعيف القلب بقصد الإغراب وغيره، صار سارقاً أو متهماً بسرقة الحديث، فليس كل قلب بمسئس سرقة الحديث، إنما بعض صور القلب المتعمد تعد سرقة للحديث، قال الذهبي: "ومن تعمد ذلك- يعني القلب-...، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه، فلان يسرق الحديث"^(١١).

ثانياً: علاقة سرقة الحديث بالوضع: سرقة الحديث لون من ألوان وضع الحديث، وسرقة الحديث أخف ضرراً من لون آخر من الوضع هو: وضع متون الحديث، قال الذهبي: "سرقة الحديث أهون من وضعه، واختلافه في الإنتم"^(١٢)، فالسارق يتعمد انتحال حديث له أصل غالباً، لكن الوضع يختلف متناً لا أصل له، وهذا أشر من السرقة.

وهناك من الرواة من جمع بين الشرين: السرقة والوضع، كسفيان الدمشقي، قال ابن عدي فيه: "يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"^(١٣)، فقوله: يسوي الأسانيد أي: يضعها ووضع السند وضع، وقد تقدم أن أمره- أي وضع السند- أخف من وضع المتن"^(١٤)، ومنهم أيضاً إبراهيم المصيصي، قال فيه ابن حبان: يسوي الحديث ويسرقه، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم"^(١٥)، وقال ابن العجمي: "فقوله: ويسويه مقتضاه أنه يضع"^(١٦).

ثالثاً: علاقة سرقة الحديث بالتدليس: إن المدلس يقول: (عن فلان) موهاً السماع ممن روى عنه، وهذا فيه تمويه على السامع، بينما السارق يحدث عمن لم يلقه بصيغة (حدثني) التي تفيد السماع، وهو بذلك يكذب على من سمعه، ومثاله: ما نقله الحسين ابن إدريس، قال: "سألت عثمان ابن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي؟ فقال: إنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس؟ أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا ابن حبان؟ فقال: يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم" (١٧٠).

رابعاً: علاقة سرقة السماع التي على الكتب والأجزاء بسرقة الحديث: إذا كانت سرقة الحديث انتحال راو حديث أو أكثر، بادعاء سماعه، أو إذافته لغير راويه عمداً، فإن سرقة الكتب والأجزاء صورة من صور سرقة الحديث، وهي أكثر خطراً، وأعظم وزراً، لأنها سرقة لأحاديث كثيرة، ولذا قال الإمام الذهبي: سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه في الإثم... وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أخس بكثير من سرقة الرواة" (١٨٠).

وفسر الذهبي رحمه الله سرقة الكتب بقوله: "وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيخ، ولن يُخلج من تعاناه، وقل من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو" (١٩٠).

المبحث الثالث

مواطن السرقة، وصورها

تقع سرقة الحديث في مواطنين، هما:

ت- الإسناد كله أو في جزء منه، سواء أكان إسناد حديث، أو إسناد سماعات لكتب أو أجزاء.

ث- المتن كله أو جزء منه.

وبناء على ما سبق، فإن للسرقة من المواطنين السابقين صوراً متعددة، وقد توصلت إلى صور كثيرة للسرقة- أكثر مما ذكر في كتب علم مصطلح الحديث- أفدها من تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث، وهي كالأتي:

أولاً: صور السرقة في الإسناد

الصورة الأولى: إبدال راوٍ أو أكثر براوٍ أو أكثر من أقرانه من الطبقة نفسها عمداً، ومثاله

٤- أن يضع السارق اسمه بدلاً من أحد أقرانه في إسناد حديث، ومثاله: أحمد بن سلمة الكوفي، قال فيه ابن عدي: "يسرق الحديث، وساق حديثاً إسناده عن أبي الصلت عن أبي معاوية، سرقه أحمد بن سلمة من أبي الصلت وحدث به عن أبي معاوية" (٢٠٠). وممن فعل ذلك جحدر الشامي (٢١٠).

٥- إبداء المشاركة في السماع، قال السخاوي: "أن يكون محدث ينفرد بمحدث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث" (٢٢٠)، ومم فعل ذلك، أيوب بن سويد، قال فيه ابن معين: "كان يدعي أحاديث الناس، ليس بشيء كان يسرق الأحاديث" (٢٢٠)، قال أهل الرملة: "حدث عن ابن المبارك بأحاديث، ثم قال: حدثني أولئك الشيخ الذين حدث عنهم ابن المبارك" (٢٤٠)، وممن وقع في هذا السرقة، عيسى بن عبد الله العسقلاني (٢٤٠)، وقطن بن نسير البصري (٢٤٠)، ومحمد بن الحسن المدني (٢٤٠)، ومحمد بن عبد الرحمن الملكي (٢٤٠)، والنضر بن طاهر البصري (٢٤٠)، ومحمد بن جابر الكوفي (٢٤٠).

٦- إبدال راوٍ أثناء الإسناد براوٍ آخر من طبقته، قال السخاوي: "وأن يكون الحديث عرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته" (٢٤٠)، وممن فعل ذلك عمرو الراسبي، قال فيه ابن عدي: "يسرق الحديث، وقلب إسناد حديث عن الزهري عن أنس، فجعله عن محمد بن المنكدر عن أنس" (٢٤٠)، وممن وقع في هذه السرقة: عيسى العسقلاني (٢٤٠)، وإبراهيم المصيبي (٢٤٠).

الصورة الثانية: قلب اسم الراوي إلى اسم آخر عمداً:

ومثلها الحارث بن سريج، كان من المشهورين بسرقة الحديث، فقد ذكر العجلي: "أن الحارث، قلب اسم سفيان بن عتبة، إلى سفيان بن عيينة في إسناد حديث، وحدث به سفيان بن عيينة" (٢٥٠).
الصورة الثالثة: يدلس ثم يقلب صيغة الأداء إلى صيغة سماع عمداً: ومثاله ما ذكره ابن حجر من أن الحسين ابن إدريس، قال: "سألت عثمان بن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي؟ فقال: إنه يسرق حديث غيره فيرويه"، قلت: أعلى وجه التدليس؟ أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا" (٢٦٠)، وممن فعل ذلك إبراهيم بن عبد الله المصيبي (٢٧٠).

الصورة الرابعة: زيادة راوٍ في الإسناد عمداً: ومثاله جحدر الشامي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث وي زيد في الإسناد، ومثل لذلك: بإسناد زاد جحدر فيه الثوري ولم يروه أحد بهذه الزيادة غيره" (٢٨٠)، وممن فعل ذلك أيضاً صالح بن أحمد البغدادي قال فيه ابن عدي: "يسرق الأحاديث، وي زيد من الأسانيد" (٢٩٠).

الصورة الخامسة: تفرد الراوي المتهم بسرقة الحديث عن شيخه بحديث لا يرويه غيره من تلاميذ ذلك الشيخ: وممن فعل ذلك جحدر الشامي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث، وتفرد جحدر بحديث عن بقية لا يرويه عن بقية غير جحدر" (٣٠٠). وعمار البصري، قال ابن عدي: "يسرق الحديث، وهذه الأحاديث التي رواها عمار كلها غير محفوظة ولا يرويه غيره" (٣١٠).

الصورة السادسة: يضع الأسانيد لمتون لا تعرف بها: فالسارق يضع إسناداً مختلقاً ثم يروي به متناً له أصل، وممن فعل ذلك، سفيان الدمشقي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث الذهبي: "ومن تعمد ذلك وركب متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث" (٣٤٠).

الصورة السابعة: يلزق أحاديث قوم بقوم: وتمثل هذه الصورة بكون سارق الحديث يلزق بقوم رآهم، أحاديث تعرف عند المحدثين بقوم لم يرههم السارق، وممن فعل ذلك صالح البغدادي، قال ابن عدي: "يسرق الأحاديث، ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرههم، على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم" (٣٥٠).

الصورة الثامنة: وصل المرسل: فإضافة راوٍ في إسناد مرسل قلب متعمد هدفه سرقة الحديث، وممن كان يفعل صالح البغدادي، قال ابن عدي: يسرق الأحاديث، ويوصل المرسل، وهو بين الأمر جداً في تجسره على وصل أحاديث مرسله" (٣٦٠)، وممن كان يفعل ذلك عيسى العسقلاني (٣٧٠)، والفضل الأنطاكي (٣٨٠)، وهمام بن مسلم الكوفي (٣٩٠).

الصورة التاسعة: رفع الموقوف: إن رفع الموقوف صورة أخرى من صور سرقة الأسانيد، وممن فعل ذلك صالح البغدادي، قال ابن عدي: "يسرق الأحاديث ويرفع الموقوف، وهو بين الأمر جداً تجسره على رفع أحاديث موقوفة" (٤٠٠).

الصورة العاشرة: قلب إسناد متن لمتن آخر: وهذا الأمر قام به عدد من الرواة منهم: عمرو الراسبي، قال ابن عدي فيه: "يسرق الحديث، وقد قلب إسناد حديث: (ويل للأعقاب من النار) (٤١٠)، وجعله حديث: (اهتز عرش الرحمن لموت سعد) (٤١٠) (٤٢٠)، والفضل الأنطاكي، قال فيه ابن عدي: "سرق الأحاديث، وقلب إسناد حديث: (من جاء إلى الجمعة فليغتسل) (٤٤٠)، فحله حديث: (مر النبي بجماعة فقام لها) (٤٥٠) (٤٦٠).

الصورة الحادية عشرة: تحمل الحديث وجادة، والتحديث به سماعاً: وممن فعل هذه الصور يحيى بن أكرم، فهو من المشهورين بسرق الحديث، قال ابن خاقان: "كان رحلة رفيقي بالكوفة فما سمع من حفص بن غياث إلا عشرة أحاديث، فنسخ أحاديث حفص كلها ثم جاء بها معه إلى البيت" (٤٧٠)، أي: لم يستجز روايتها، ثم حد بما على أنها من مسموعاته.

الصورة الثانية عشرة: سرقة الحديث بطلب الإجازة من غير أهلها: قال ابن معين في يحيى بن أكثم: "كان يكذب. جاء إلى مصر فبعث إلى الوراقين فاشترى أصولهم وقال: أحيزوها لي"^(٤٨)، فالإجازة لا تشتري، وإنما تؤخذ من أصحاب الأصول وليس من النساخ.

ثانياً: صور السرقة في المتن: وتكون بسرقة المتن كله، أو الزيادة فيه، أو بإبداله بمنقول آخر من الأحاديث، أو الآثار، أو الحكم والأمثال متعمداً، وقد بين الإمام الذهبي صور سرقة المتن بقوله:

الصورة الأولى: "أن يسرق متناً فبأني بإسناد ضعيف ليس لذلك المتن"^(٤٩).

الصورة الثانية: "أو يأتي إلى حديث ضعيف ويضع له إسناداً صحيحاً"^(٥٠).

الصورة الثالثة: الزيادة في المتن ومن فعل ذلك الفضل الأنطليقي، قال ابن عدي فيه: "وسرق أحاديث، وزاد في المتن، منها حديث: (من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة)^(٥١)، ورواه الفضل بزيادة: (وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً)^(٥٢).

ثالثاً: سرقة الكتب والأجزاء الحديثية بتغيير السماعات المدونة وإدعاء سماعاتها: كان بعض سراق الحديث يلحقون أسماءهم أو أسماء غيرهم في سماعات كتب أو أجزاء حديثية لم يسمعوها، كذباً منهم وافتراء، قال الذهبي في تعريف سرقة السماعات: "ادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء... وهذا من الكذب على الشيخ"^(٥٣)، ومن صور سرقة السماعات التي أشارت إليها كتب التراجم:

الصورة الأولى: أن يلحق السارق اسمه على سماعات لغيره: ففي ترجمة محمد بن عبد الملك البغدادي (٥٠١هـ)، أنه ألحق اسمه في بعض سماعات أبيه التي لم يسمعها منه، ولا من شيوخ أبيه، لذلك: "ضعفه ابن ناصر واتهمه بالكذب... وقال ابن السمعاني: جاوز الثمانين وكان الحق سماعة في أجزاء"^(٥٤)، وفي ترجمة أحمد بن الحسين بن علي بن شاذان، المعروف بابن السكري، قال الخطيب: "وكان عنده بعض كتب جده، فألحق فيه السماع لنفسه بأخرة"^(٥٥)، وفي ترجمة بقاء بن أبي شاعر الحرابي، قال ابن النجار: "ووقع بإجازات، فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط، وألقاها في الزيت، فخفي الكشط... ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء. لا تحل الرواية عنه"^(٥٦).

الصورة الثانية: أن يلحق أسماء غيره على السماعات طلباً للمال: ففي ترجمة إبراهيم بن الفضل الأصبهاني، قال ابن طاهر المقدسي: "وكان يكذب نفسه، ولغيره في الإجازات؛ كان له جزء... كل حين يلحق فيه أسماء أقوام من أهل الثورة، ويشحذهم بها"^(٥٧).

الصورة الثالثة: أن يضيف اسمه واسم غيره: ففي ترجمة أحمد بن الحسين المقدسي (٥٣٢هـ)، قال ابن النجار: "كان يحك أسماء غيره في الأجزاء، ويثبت اسمه"^(٥٨)، وكان يشتري الكتب من النساخ ويطلب منهم إضافة أسماء آخرين غيره في إسناد هذه الكتب، قال ابن حجر: "فيقول: أثبت هؤلاء في هذا الجزء"^(٥٩).

المبحث الرابع

دوافع سرقة الحديث

إن المطلع على أحوال من أتم بسرقة الحديث من الرواة يلحظ تعمدهم سرقة الحديث، ويكمن وراء هذه السرقة عدة دوافع من أهمها:

الدافع الأول: الكذب والدس في الحديث، والإيهام بصحة ما يروونه من أحاديث باطلة

ولذا نجد في بعض تراجم سراق الحديث أحاديث موضوعة، لأن السرقة صورة من صور الوضع، ويكفي السارق من وزر السرقة الوعيد الشديد لمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد دفعت سرقة الحديث بعضهم إلى وضع المتن ورفعها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، قال الذهبي رحمه الله في ترجمة السري بن عاصم الهمداني: "ومن بلاياه... عن أبي هريرة مرفوعاً: (الإيمان بالقدر يذهب الهم والحزن)، ومن مصائبه أنه أتى بحديث منه: (رأيت حول العرش وردة مكتوب فيها محمد رسول الله، أبو بكر الصديق)، ومن مصائبه: ... عن أنس مرفوعاً: (الله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يُسعر)"^(٦٠).

وقال ابن حجر في ترجمة الحسين بن عبد الرحمن الاحتياطي: "روى... عن عائشة رضي الله عنها قالت: "زينوا مجالسكم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبذكر عمر بن الخطاب"^(٦١)، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس في الجنة شجرة إلا على كل ورقة منها مكتوب: لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذو النورين)، قلت- ابن حجر-: هذا بطلان والمتهم به حسين"^(٦٢).

وقال ابن عدي في ترجمة موسى بن محمد المقدسي: "يسرق الحديث"^(٦٣)، وقد ساق له ابن عدي أحاديث كذبها المقدسي، منها:

الأول: ما رواه عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن للمساكين دولة، قيل: يا رسول الله وما دولتهم؟ قال: إذا كان يوم القيامة قال لهم أنظروا من أطمعكم في الله لقمة، أو كسا ثوباً، أو سقاكم شربة، فأدخلوه الجنة"^(٦٤).

الثاني: ما رواه عن ابن عباس كذلك، قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الجنة تحت أقدام الأمهات من شئن أدخلن، ومن شئن أخرجن"^(٦٥).

وما سبق ذكره كان وضعاً للمتون من قبل سارق الحديث، وقد لا يتورع سارق الحديث عن سرقة أحاديث موضوعة، ثم يضيف اسمه في أسانيد، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة النضر بن طاهر أنه سرق حديثاً موضعاً، وأضاف اسمه في إسناده بدل أحد الرواة، قال النضر بن طاهر:

"سمعت سويداً يحدث عن قتادة، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يسب برغوئاً، فقال: (اتسبه فإنه نبيه نبياً من الأنبياء لصلاة الفجر)، وهذا يعرف بصفوان بن عيسى عن سويد، والنضر بن طاهر سرقة منه لأنه معروف في جملة من يسرق الحديث"^(٦٦).

الدافع الثاني: الخلل في عدالة من يسرق الحديث: فما سرقوه من أحاديث يدل على قلة تقواهم لله، وضعف صدقهم وأمانتهم، وتقديهم حب الشهوة والظهور على الصدق والأمانة، فسرقوا الأحاديث، والسماعات التي على الكتب والأجزاء، فجعلوا عدالتهم وضبطهم عرضة للجح، وما رووه من أحاديث عرضة للنقد والرد.

الدافع الثالث: الإتيان بالغرائب لترغيب الرواة في الرواية عنه: فالأحاديث التي سقرت يظن من يعرف حال سارقها، ومن ليس له سعة إطلاع على طرق الأحاديث أن هذه الطرق

من النوادر التي رواها هذا السارق دون غيره فيرواها عنه، قال العراقي: "كفي يرغب في روايتها عنه، ويروج سوقها به وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب"^(٦٧)، وقال العراقي:

"وهذا قد يقصد به أيضاً الإغراب"^(٦٨)، وقال ابن دقيق العيد: "فيروى عن غيره طلباً للإغراب، وتنفيذاً لسوق تلك الرواية"^(٦٩).

لذا يلاحظ في تراجم سراق الحديث تنبيه النقاد على غرائبهم ومنكراتهم، وأهم لم يتابعوا عليها، قال ابن حبان في حماد الكوفي: "يسرق الحديث"^(٧٠)، وقال ابن عدي: "وحماد له أحاديث غرائب وإفادات في التفات وعمامة وما يرويه لا يتابعه عليه"^(٧١)، وكذا في أسيد الكوفي: قال ابن حبان: "يسرق الحديث"^(٧٢)، وقال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف وعمامة وما يرويه لا يتابع عليه"^(٧٣)، ومن فعل ذلك الحسين بن عبد الرحمن البغدادي^(٧٤)، وسفيان بن محمد الدمشقي^(٧٥)، الحسين بن علي الكوفي^(٧٦)، وبهلول البصري^(٧٧).

الدافع الرابع: الرغبة في تكثير مروياته عن الشيوخ: بعض الرواة يسرق الحديث عن شيوخ لم يدركهم أو لم يلحقهم رغبة في تكثير مروياته، ومن فعل ذلك أيوب الرملي، قال ابن معين فيه: "كان يدعي أحاديث الناس"^(٧٨)، وقال أهل الرملة: "حدث عن ابن المبارك بأحاديث، ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث عنهم ابن المبارك"^(٧٩). وكذلك أيضاً النضر بن طاهر البصري، قال فيه ابن عدي: "ضعيف جداً يسرق الحديث، ويحدث عن من لم يره ولا يحتمل سنة أن يراه"^(٨٠).

الدافع الخامس: الجهل، وقلة بضاعة السارق في الحديث: يلجأ بعض الرواة ممن لم يشتته بالرواية إلى سرقة الحديث ليكثر مروياته، فيقع في ما يقدح في عدلته، قال ابن عدي في محمد البلخي: "ضعيف، حدثنا بأشياء منكورة، ويسرق الحديث ولم يكن من أهل الحديث"^(٩١)، وساق ابن الجوزي محمد البلخي حديثاً قال فيه: "هذا حديث لا يصح"^(٩٢). وقال ابن حبان في هام الكوفي: "كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث"^(٩٣).

الدافع السادس: الاختلاط بسبب فقدان الكتب أو البصر: فبعض من أتيلي من الرواة بفقدان بصره أو كتبه لجأ إلى سرقة الحديث، وربما لقن الحديث وأداه على أنه من مروياته، قال ابن معين في محمد الكوفي: "عمي واختلط وكان كوفياً، لا يتابع على عامة حديثه"^(٩٤)، وقال ابن حاتم، "في أحاديثه تخالط وأما أصوله فهي صحاح، ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن"^(٩٥). وقال ابن عدي: "النضر البصري يسرق الحديث"^(٩٦)، وقال ابن أبي عاصم فيه: "رأيت بعد ما عمى حدث عن الوليد بن مسلم بما ليس من حديثه فيبالغ في الكذب"^(٩٧).

المبحث الخامس

القرائن الدالة على أن الحديث مسروق

قد يقبل بعض الفقهاء الحديث المقلوب باعتباره طريقاً أخرى للحديث، وهذا ناجم عن أن أمر الحديث المقلوب قد خفي عليهم، كما قد يخفي على بعض المحدثين، وهذا المعنى هو من يحمل عليه قول ابن الملقن: "وإن الفقهاء يقبلون الحديث المقلوب باعتباره طريقاً ثانية للحديث"^(٩٨)، أما المحدثون الحفاظ النقاد، فتقوم عندهم قرائن يحكمون بها على الطريق الثانية أنها مقلوبة، نتيجة لسعة محفوظاتهم، وسيرهم لطرق الأحاديث، قال ابن حجر: "لكن تقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب، وقد يطلق على أوجه أنه: يسرق الحديث"^(٩٩)، ومن تلك القرائن:

القرينة الأولى: شهرة الحديث بين المحدثين من طريق بعينه، فيأتي به السارق غريباً من طريق أخرى، قال ابن الصلاح: "وهو أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقتة ليصر بذلك غريباً مرغوباً فيه كحديث مشهور بـ (سالم) فيجعل مكانه (نافعاً)"^(١٠٠)، وقال العقيلي بعد أن ساق حديثاً مسروقاً: "لا نحفظ هذا من حديث الأعمش إنما هذا من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه"^(١٠١).

القرينة الثانية: أن يُعرف إسناد حديث عند المحدثين بوصف معين من حيث الوقف أو الإرسال، فيأتي به السارق مرفوعاً أو موصولاً، فبينه الحفاظ على أنه مسروق، قال ابن حبان في السري بن عاصم: "كان يسرق الحديث ويرفع الموقوفات"^(١٠٢)، وقد ساق ابن عدي، والخطيب، وابن حبان موقوفات رفعها السري بن عاصم، منها: "هو الظهور ماؤه الحل ميتته"^(١٠٣)، فرواه السري مرفوعاً^(١٠٤). قال ابن حجر: "إنما يعرف من حديث أبي بكر موقوفاً"^(١٠٥)، وممن كان يفعل ذلك همام بن مسلم الزاهد الكوفي^(١٠٦).

القرينة الثالثة: أن يُعرف الحديث برواية عدد معلوم من الثقات له عن شيخهم، فإذا رواه ضعيف عن ذلك الشيخ عرف الحفاظ أن الضعيف سرقه، ومثاله: حديث يرويه حرمي بن عمار عن شعبة عن قتادة، عن أنس مرفوعاً: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(١٠٧)، هذا الحديث يرويه جماعة من الثقات عن حرمي منهم: القواريري، وأبو قدامة السرخسي، ومحمد بن عبد الرحمن العنبري، وأحمد بن صالح المصري، وسرقه منهم السري بن عاصم مع جماعة من الضعفاء مثله"^(١٠٨).

القرينة الرابعة: أن لا يعرف الحديث إلا من طريق رو تفرد به عن شيخه، فيرويه السارق عن ذلك الشيخ، ومثاله: حديث محفوظ تفرد به يعقوب الدوري عن إسماعيل بن علي بن يحيى بن عتيق عن محمد، عن أبي هريرة مرفوعاً: "نهي أن يبال في الماء الراكد"^(١٠٩)، سرقه السري بن عاصم منه كان يسرق الأحاديث الأفراد ويرويها"^(١١٠)، وقد روى السري عن حفص بن غياث حديثاً مرفوعاً: "لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله عز وجل ويتليك"^(١١١)، رواه القاسم بن أمية عن حفص بن غياث، فبرقه السري"^(١١٢).

القرينة الخامسة: أن يعرف الراوي بوضع الحديث، فمن وقع في الوضع كان أمر سرقة الحديث هيناً عليه: فمثلاً السري بن عاصم كان ممن يسرق الحديث. قال الذهبي: "ومن مصائبه - السري - أنه أتى بحديث منته: (رأيت حول العرش وردة مكتوب فيها محمد رسول الله)، ومن مصائبه: حدث عن أنس مرفوعاً: (لله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يسعر)"^(١١٣)، قال ابن حجر:

"وقال النقاش في الحديث الأخير: وضعه السري"^(١١٤).

القرينة السادسة: قرينة التاريخ، حيث يكشف كذب رواية السارق عن من لم يلحقه، أو عن عاصره ولم يلحقه، قال ابن عدي في النضر البصري: "ضعيف جداً يسرق الحديث، ويحدث عن من لم يره ولا يحتمل سنه أن يراه، ومعروف بأنه يشب على حديث الناس ويسرقه، ويروي عن من لم يلحقهم والضعف على حديثه بين"^(١١٥)، وقد ساق ابن حجر عدة أحاديث سرقها النضر"^(١١٦).

القرينة السابعة: رواية السارق أحاديث عن ثقات لا تعرف هذه الأحاديث عنهم، قال ابن عدي في نعيم البصري: "ضعيف يسرق الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ"^(١١٧)، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"^(١١٨)، وقال ابن حبان: "شيخ يروي عن الثقات العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال"^(١١٩)، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(١٢٠)، وقال ابن عدي: "عمار البصري ضعيف، ويسرق الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ، وهذه الأحاديث التي رواها عمار كلها غير محفوظة ولا يرويها غيره"^(١٢١).

القرينة الثامنة: معرفة الأقران بأقرانهم، ومثاله قوله ابن حاقان في يحيى بن أكنم: كان يحيى ريفتي بالكوفة فما سمع من حفص بن غياث إلا عشرة أحاديث ففسخ أحاديث حفص كلها ثم جاء بما معه إلى البيت"^(١٢٢)، وقال ابن أكنم: سمعت ابن المبارك عن يونس ابن يزيد أربعة آلاف حديث إملاء، قال ابن معين: لا والله ما سمع ابن المبارك من يونس ألف حديث"^(١٢٣). وقال الخطيب: "وحدث ابن أكنم عن عبد الله بن إدريس بأحاديث لم يسمعها منه"^(١٢٤). وقال ابن معين: "جاء إلى مصر فبعث إلى الوراقين فاشترى أصولهم وقال: أجزوها لي"^(١٢٥).

المبحث السابع

ألفاظ النقاد الصريحة بالسرقة، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين

تُعد سرقة الحديث أمراً قاحداً في عدالة الراوي ترد بما مرويات الراوي، وقد وردت - في ألفاظ الجرح والتعديل - ألفاظ صريحة دالة على وصف الراوي بسرقة الحديث، وألفاظ غير صريحة مؤداها الطعن في عدالتهم وضبطهم. ومن خلال دراساتي المتأنية لتراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث، اجتهدت في عمل يبين ألفاظ النقاد المستخدمة في اتهام الرواة بسرقة الحديث بلفظ صريح، وألفاظ الجرح التي يطلقها النقاد على رواة اتهموا بالسرقة، بغير لفظ السرقة، وقد رتبته في ألفاظ الأئمة النقاد حسب ورودها عنهم، وهو على النحو الآتي:

الناقد	ألفاظ صريحة للاتهام بالسرقة	ما يقابلها من ألفاظ الجرح عند النقاد
١- ابن مهدي (ت ١٩٨ هـ)	لص يسرق الحديث ^(١٢٧)	_____
٢- علي بن الجعد (ت ٢٣٠ هـ)	يسرق الحديث ويجعله لنفسه	
٣- ابن معين (ت ٢٣٣ هـ)	يسرق الحديث ^(١٢٨) ، لص يسرق الحديث ^(١٢٩) .	كذاب، كذاب خبيث، كان يكذب، لم يكن مأموناً، لم يكن بثقة، ضعيف، ضعيف ليس بشيء، مخلط يكذب ليس بشيء، يقلب الحديث

٤- ابن حنبل (ت ٢٤١هـ)	—	أحاديثه موضوعة، أعرف بالتخليط ^(١٣٠) ، ضعيف
٥- البخاري (ت ٢٥٦هـ)	—	يتكلمون فيه، ضعيف، هنده عجائب، منكر الحديث، عنده مناكير، ليس بالقوي
٦- أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)	—	لبن الحديث، ضعيف، واهي الحديث، منكر الحديث، روي عنه مناكير، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، كان مغفلاً، تركت الحديث عنه، تركت حديثه، كان يكذب، حدث بالموضوعات، متروك الحديث، ليس بشيء، أحاديثه فيها تخليط، يأتي بالباطيل.
٧- أبو زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ)	—	ليس بشيء، تركت حديثه، تركت التحديث عنه، كان يكذب، واهي الحديث، ساقط عند العلم، كذاب أحاديثه موضوعة، أنكرت عليه أحاديث، أحاديثه فقط تخليط.
٨- النسائي (ت ٣٠٣هـ)	—	ضعيف، ليس بثقة، ليس بشيء، متروك
٩- العقيلي (ت ٣٢٢هـ)	—	متروك، كثير الوهم
١٠- ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)	—	حديثه ليس حديث أهل الصدق، ليس بالقوي
١١- أبو حبان (ت ٣٥٤هـ)	يسرق الحديث ^(١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤) يسرق الحديث ويحدث به ^(١٣٥) .	يُلحق في كتبه الحديث، يروي عن الثقات ما لم يسمع منهم، يروي الموضوعات، شيخ يري الأعاجيب، كان يكذب، فاحش الغلط، يحدث عن الثقات ما ليس من حديثهم، يعرب ويخطئ، شيخ يحدث في التوهم والسيان أو الحسبان، يقلب الأسانيد، يقلب الحديث، يقلب الأخبار، يسرق الأحاديث ويلزقه بالثقات
١٢- أبو نعيم الأصفهاني (ت ٣٦٩هـ)	يسرق الحديث ^(١٣٦)	ساقط يروي الموضوعات، يروي البواطيل، ضعيف
١٣- الأزد (ت ٣٧٤هـ)	—	كان يضع الحديث، ضعيف جداً يتكلمون في حفظه، يحدث عن الثقات بالبواطيل الموضوعات، روى عن الثقات الأعاجيب.
١٤- الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)	يسرق الحديث ^(١٣٧)	يحدث بالمناكير، متروك، ضعيف، كذاب دجال، يروي المقلوبات والبواطيل
١٥- الحاكم (ت ٤٠٦هـ)	—	أحاديثه موضوعة
١٦- ابن مردويه (ت ٤١٠هـ)	يسرق الحديث ^(١٣٨)	—
١٧- الخليلي (ت ٤٤٦هـ)	يسرق الحديث ^(١٣٩)	—
١٨- الخطيب (ت ٤٦٣هـ)	—	غير ثقة، يضعف في الحديث، كثير المناكير (١٤٠)
١٩- ابن الجوزي (ت ٦٣٣هـ)	يسرق ^(١٤١)	يُسوي الحديث، كذاب
٢٠- ابن الترمذاني (ت ٧٤٥هـ)	يسرق الحديث ^(١٤٢)	يحدث عن الثقات بالبواطيل
٢١- الذهبي (ت ٧٤٨هـ)	يسرق الحديث ^(١٤٣) واه يسرق الحديث ^(١٤٤)	متروك متهم

بعد الوقوف على ما سبق من عبارات للأئمة النقاد، فإن الناظر يمكن أن يذكر بعض الملحوظات التي توضح ما ورد في الجدول:

- ١- اتهم الراوي بسرقة الحديث جرح يحتاج إلى دقة في إطلاقه، فهناك حافظ قلب بعض الأحاديث نتيجة وهم أو نسيان أو غفلة، فهذا يُعذر لسعة محفوظاته ولا يجرح بذلك إلا إذا كثر وهمه، أما الضعيف الذي قلب بعض الأحاديث خطأ أو غفلة أو لسوء حفظ فهذا قاذح في ضبطه، أما الوضاع أو المتهم بالكذب أو المتروك أو الضعيف الذي انتحل حديثاً أو أكثر، بادعاء سماعه، أو إضافته لغير روايه عمداً، فهذا من يقال فيه: يسرق الحديث.
- ٢- جميع أقوال الأئمة في الراوي الذي اتهم بسرقة الحديث جرحاً أو تعديلاً أمر نافع في الحكم على الراوي بسرقة الحديث أو بنفيها عنه.
- ٣- يلاحظ أن ألفاظ اتهم الراوي بسرقة الحديث بلفظ صريح، تقابلها ألفاظ شديدة من الجرح لا تقل عن الاتهام بالسرقة.
- ٤- يلاحظ أحياناً تفاوت في ألفاظ الجرح بين النقاد، ومرد ذلك إلى الاختلاف في اجتهادات النقاد في جرح الراوي بناء على أمور منها: أن الناقد لم يطلع على كون الراوي سارقاً أو أنه ظن أن ما وقع فيه الراوي من انتحال قد وقع منه وهماً لا عمداً.
- ٥- نجد عند مطابقة الألفاظ السابقة مع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عن ابن حجر أنها تستوعب المراتب من المرتبة الثانية من (كذاب، ويكذب، ومنكر الحديث).
- ٦- يلاحظ أن عدداً من الأئمة لم يجرحوا أي راو بلفظ سرقة الحديث، كالإمام البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم، والأزد، والنسائي، والعقيلي، والحاكم، والخطيب البغدادي، غير أنهم حكموا على الراوي بألفاظ أخرى تفيد الترك إذا عرف الراوي بالسرقة، ولا مساحة في الاصطلاح.
- ٧- أن عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، أول من أطلق لفظ سرقة الحديث في جرح الرواة، وأن أكثر الأئمة استخداماً للجرح بسرقة الحديث هو: ابن حبان.

المبحث السابع

أثر سرقة الحديث من الراوي والمروي

بين الأئمة النقاد أحوال من اتهم بسرقة الحديث من الرواة، وحكموا عليهم بالكذب والوضع، وحكموا على مروياتهم بالرد، وقد ساعد النقاد في ذلك سعة حفظهم، ومعرفتهم بطرق الحديث، ومعرفتهم بأحوال الرواة، ومن خلال دراستي لتراجم المتهمين بسرقة الحديث في كتب الرجال تبين لي موقف المحدثين من مروياتهم، كالآتي:

أولاً: لا يُحتج برواية سارق الحديث، ولا تحل الرواية عنهم إلا للاعتبار لا للاختبار - سقطت هذا الرأي للأمانة العلمية - على الرغم أن الرأي المتفق عليه أو مرويات لا تصلح للاختبار ولا للاعتبار: قال ابن حبان في ترجمة النضر بن سلمة المكي: "كان ممن يسرق الحديث، لا تحل الرواية عنه إلا للاعتبار"^(١٤٥)، وفي ترجمة محمد بن جابر الكوفي، قال ابن حبان: "كلن أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه ويسرق ما ذُكر به فيحدث به"^(١٤٦)، وقال الدارقطني فيه: "هو وأخوه يتقاربان في الضعف قيل له: يتكان، فقال: لا بل يعتبر بما. لا يحل الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار"^(١٤٧)، وفي عبد الوهاب بن الضحاك، قال ابن حبان: "أخبرنا شيوختنا أنه كان يسرق الحديث، ويرويه ويجيب فيما يسأل ويحدث بما يقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار"^(١٤٨).

وقال ابن حبان: "إبراهيم الأنصاري كان يقبل الأخبار ويسرق الحديث، فالاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار، وترك ما انفرد به من الآثار"^(١٤٩)، وفي ترجمة عبد الله البغدادي، قال ابن حبان: "يسرق الأخبار ويقبلها، لا يحتج بما انفرد به"^(١٥٠). وقال ابن حجر في ترجمة إسماعيل المدني: "وأما الشيخان فلا يظن بما أخرجنا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"^(١٥١).

ثانياً: كتاب حديثهم للتمييز المسروق من غيره حتى لا يحدث به: قام المحدثون بكتابة حديث المتهمين بسرقة الحديث، والتنبيه عليه في تراجمهم حتى لا يغتر به أحد فيرويه عنهم، ففي ترجمة أيوب الرملي قال ابن معين: "كان يسرق الأحاديث"^(١٥٢)، وقال فيه حسين الجعفي: "يكتب حديثه في جملة الضعفاء"^(١٥٣). وفي الحارث بن سريح البغدادي، قال ابن عدي: "ضعيف يسرق الحديث"^(١٥٤)، وقال فيه أبو زرعة: "قد كتبت عنه ثم تركت حديثه وامتنع عن التحديث عنه"^(١٥٥)، وفي سفیان الدمشقي، قال ابن عدي: يسرق الحديث"^(١٥٦)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث كتبت عنه ولا أحدث عنه"^(١٥٧).

ثالثاً: إذا غلب على المتهم بالسرقة التوهم والنسيان سقط الاحتجاج به: في هذه الحالة اجتمعت على الراوي آفتان: الاتهام بسرقة الحديث الطاعن في العدالة، والوهم والنسيان الطاعن في الضبط، وبذلك يسقط الاحتجاج به، ولا يكتب حديثه إلا للاعتبار ولا للاختبار، ومثاله إبراهيم البغدادي، قال ابن عدي: كان يسرق الحديث"^(١٥٨)، وقال العقبلي: "بصري كثير الوهم"^(١٥٩)، وقال ابن حبان: "كان يحدث على التوهم والحسبان فسقط الاحتجاج به"^(١٦٠)، وفي إبراهيم بن عدي الكوفي: قال الدارقطني: يسرق الحديث"^(١٦١)، وقال ابن حبان: "كان يحدث على التوهم والنسيان فسقط الاحتجاج به"^(١٦٢).

رابعاً: لا يكتب حديث السارق إذا عرف بالسرقة وبالوضع كالقصاص: وكان أبو حاتم لا يكتب عن المتروك، والمتروك من رتبة من يسرق الحديث نفسها، ومثاله على البغدادي، قال ابن عدي:

"يسرق الحديث"^(١٦٣)، قال أبو حاتم: "أدركته ولم أكتب عنه وكان متروك الحديث ليس بشيء"^(١٦٤)، وقال ابن معين "هو كذاب، كان يذكرنا الحديث، فإذا أصبح غداً به في رقعة يقول أصبت حديثاً آخر في هذه الرقعة"^(١٦٥)، وممن كان يفعل ذلك محمد المدني"^(١٦٦)، وموسى المقدسي"^(١٦٧).

خامساً: ترك حديثه، وعدم التحديث بما يرويه: ومن الأئمة من ترك حديث من سرق الحديث، ومثاله سفیان الدمشقي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"^(١٦٨)، أما أبو حاتم وأبو زرعة فقد تركا حديثه، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث كتبت عنه ولا أحدث عنه"^(١٦٩)، ومنهم كذلك محمد المدني، وقال فيه النسائي: "متروك الحديث ولا يكتب حديثه"^(١٧٠).

سادساً: عدم الاحتجاج بمن يسرق الحديث: وعدم الاحتجاج بمن يسرق الحديث سببه الطعن في عدلته، ومثاله ذلك نعيم بن موزع، قال ابن عدي: "ضعيف يسرق الحديث، ولنعم غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ"^(١٧١)، وقال فيه ابن حبان: "شيخ يروي عن الثقات العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال"^(١٧٢)، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(١٧٣)، وإسماعيل بن محمد، قال ابن حبان: "ممن يقبل الأسانيد ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به"^(١٧٤)، ومنهم بجلول البصري، قال ابن حبان: "شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال"^(١٧٥)، ومنهم حماد الكوفي، قال ابن حبان: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال"^(١٧٦)، ومنهم كذلك صالح البغدادي، قال فيه ابن حبان: يسرق الحديث يقبله ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب، لا يجوز الاحتجاج به بحال"^(١٧٧).

الخاتمة

بعد الدراسة السابقة المعمقة لمصطلح سرقة الحديث وما يتعلق به، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ١- إن سرقة الحديث هي انتحال راو حديث أو أكثر، بادعاء سماعه، أو إضافته لغير روايه عمداً.
- ٢- تم التوصل إلى بيان العلاقة بين سرقة الحديث وكل من القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة الكتب، وسرقة السماعات.
- ٣- توصل الباحث إلى الكثير من صور سرقة الحديث التي تم استخلاصها من تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث، والتي لم يذكرها أصحاب كتب مصطلح الحديث لأنهم يعدونها من باب آخر، كتعارض الرفع والوقف، والوصل والإرسال.
- ٤- إن من أهم دوافع سرقة الكذب، وترويح ما ليس بصحيح، وطلب الإغراب ليرغب في الرواية عنه، أو لتكثير مروياته، أو لضعف في عدالتهم أو ضبطهم، أو لنقص يريدون ستره.
- ٥- قامت قرائن عند المحدثين تدل على أن الحديث مسروق، منها: شهرة الحديث بطريقة معينة، فيرويه السارق من طرق أخرى، أو يعرف الحديث بوصف كالوقف أو الإرسال فيرفعه السارق عن غيرهم، أو بالتاريخ فيعلم أن السارق لم يدرك أو لم يلق من روى عنه، أو بتنبية أقرانه على الأحاديث التي سرقها، أو أن لا يكون الحديث محفوظاً أصلاً، أو أن يكون السارق متهماً بالوضع فتسول له نفسه سرقة الحديث.
- ٦- تم تحديد الألفاظ الصريحة التي استعمالها العلماء في اتهام الراوي بسرقة الحديث، وما يقابلها من ألفاظ الجرح من نقاد آخرين.
- ٧- لا يقبل المحدثون مرويات سارق الحديث إلا للاعتبار ولا للاختبار، ولا يروون عنهم إلا سرقاتهم للتحذير الرواة من روايتها.

الهوامش

- (١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ص ١٣٥).
- (٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (١/١١٣٥).
- (٣) الزبيدي، تاج عروس (١/٦٣٧٤).
- (٤) الجرجاني، التعريفات (١/١٥٦).
- (٥) القونوي، أنيس الفقهاء (١/١٧٦).

- (٦) ابن دقيق العيد، الاقتراح (١٢/١).
- (٧) السخاوي، فتح المغيث (٢٧٣/١).
- (٨) الذهبي، الموقظة (١٢٠/١).
- (٩) السخاوي، فتح المغيث (٣٧٠/١).
- (١٠) السيوطي، تدريب الراوي (٢٩١/١).
- (١١) الذهبي، الموقظة (١٢٠/١).
- (١٢) السخاوي، فتح المغيث (٣٧٠/١).
- (١٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٣).
- (١٤) ابن العجمي، الكشف الخيبي (١٢٧/١).
- (١٥) ابن حبان، كتاب المجروحين (٢٥٥/١).
- (١٦) ابن العجمي، الكشف الخيبي (٣٦/١).
- (١٧) ابن حجر، لسان الميزان (٧١/١).
- (١٨) الذهبي، الموقظة (١٢٠/١).
- (١٩) الذهبي، الموقظة (١٢٠/١).
- (٢٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال في ضعفاء الرجال (٦٧/٥).
- (٢١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال في ضعفاء الرجال (١٨٦/١).
- (٢٢) السخاوي، فتح المغيث (٣٧٠/١).
- (٢٣) المزني، تهذيب الكمال (٤٧٧/٣-٤٧٦).
- (٢٤) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (٤٥١/٤).
- (٢٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٨/٥).
- (٢٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٥٣/٦).
- (٢٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠١/٩).
- (٢٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٢/٦).
- (٢٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧/٧).
- (٣٠) ابن حبان، المجروحين (١٧١/٢).
- (٣١) السخاوي، فتح المغيث (٣٧٠/١).
- (٣٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٥٠/٥).
- (٣٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٨/٥).
- (٣٤) ابن حبان، كتاب المجروحين (٢٥٥/١).
- (٣٥) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢١٩/١).
- (٣٦) ابن حجر، لسان الميزان (٧١/١).
- (٣٧) ابن حجر، لسان الميزان (٧١/١).
- (٣٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٦/١).
- (٣٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٣/٤).
- (٤٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٦/١).
- (٤١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٥/٥).
- (٤٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٣).
- (٤٣) ابن العجمي، الكشف الخيبي (١٢٧/١).
- (٤٤) الذهبي، الموقظة (١٢/١).
- (٤٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٣/٤).
- (٤٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٣/٤).
- (٤٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٨/٥).
- (٤٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨/٦).
- (٤٩) ابن حبان، المجروحين (٩٦/٣)، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٠٨/٤).
- (٥٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٣/٤).
- (٥١) البخاري، الصحيح، كتاب: العلم، باب: من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، برقم (٩٦).
- (٥٢) البخاري، الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب سعد بن معاذ، برقم (٣٥٩١).
- (٥٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٥٠/٥).
- (٥٤) البخاري، الصحيح، كتاب: الجمعة، باب: الخطبة على المنبر، برقم (١٢٤٩).
- (٥٥) البخاري، الصحيح، كتاب: الجنائز، باب: من قام لجنزة يهودي، برقم (١٢٤٩).
- (٥٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨/٦).
- (٥٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٤).

- (٥٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٤).
- (٥٩) الذهبي، الموقظة (١٢/١).
- (٦٠) الذهبي، الموقظة (١٢/١).
- (٦١) البخاري، الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: من أدرك من الصلاة ركعة، برقم (٥٥٥).
- (٦٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨/٦).
- (٦٣) الذهبي، الموقظة (١٢/١).
- (٦٤) ابن حجر، لسان الميزان (٢٦٧/٢).
- (٦٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١١٢/٤).
- (٦٦) الذهبي، ميزان الاعتدال
- (٦٧) ابن حجر، لسان الميزان (٨٩/١).
- (٦٨) ابن حجر، لسان الميزان (٨٩/١).
- (٦٩) ابن حجر، لسان الميزان (٨٩/١).
- (٧٠) الذهبي، ميزان الاعتدال (١١٧/٢).
- (٧١) ابن حجر، لسان الميزان (٢٩٢/٢).
- (٧٢) ابن حجر، لسان الميزان (٢٩٢/٢).
- (٧٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٧/٦).
- (٧٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٧/٦).
- (٧٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٧/٦).
- (٧٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٢/٣).
- (٧٧) السخاوي، فتح المغيث (٢٧٣/١)، السيوطي، تدريب الراوي (٢٩١/١).
- (٧٨) السخاوي، فتح المغيث (٢٨٤/١).
- (٧٩) ابن دقيق العيد، الاقتراح (١٢/١).
- (٨٠) ابن حبان، المجروحين (٢٥٤/١)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٠/٢).
- (٨١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٠/٢).
- (٨٢) ابن حبان، المجروحين (١٨٠/١).
- (٨٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٠٠/١).
- (٨٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٣٥/٢).
- (٨٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٣).
- (٨٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٦٨/٢).
- (٨٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٦٥/٢).
- (٨٨) المزني تهذيب الكمال (٤٧٧/٣-٤٧٦).
- (٨٩) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (٤٥١/٤).
- (٩٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧/٧).
- (٩١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٧/٦).
- (٩٢) ابن الجوزي، العلل متناهية (٦٠٣/٢).
- (٩٣) ابن حبان، المجروحين (٩٦/٣)، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٠٨/٤).
- (٩٤) العقيلي، الضعفاء الكبير (٤١/٤).
- (٩٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧٧/٩).
- (٩٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧/٧).
- (٩٧) ابن حجر، لسان الميزان (٦٤/٦).
- (٩٨) ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث (٢٤١/١-٢٤٣).
- (٩٩) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (٢٩٩/٢).
- (١٠٠) السيوطي، تدريب الراوي (٢٩١/١).
- (١٠١) السيوطي، تدريب الراوي (٢٩١/١).
- (١٠٢) ابن حبان، المجروحين (٣٥٥/١).
- (١٠٣) الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم (٦٩).
- (١٠٤) ابن حبان، المجروحين (٣٥٥/١)، الخطيب، تاريخ بغداد (١٩٢/٩).
- (١٠٥) ابن حجر، لسان الميزان (١٢/٣).
- (١٠٦) ابن حبان، المجروحين (٩٦/٣)، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٠٨/٤).
- (١٠٧) البخاري، الصحيح، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النباحة على الميت، رقم (١٢٢٩).
- (١٠٨) ابن عدي، الكامل (٤٦٠/٣).

- (١٠٩) مسلم، الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، برقم (٢٨١).
- (١١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٩٢/٩)، ابن حبان، المروحين (٣٥٥/١).
- (١١١) الطبراني المعجم الكبير (٥٣/٢٢)، برقم (١٢٧).
- (١١٢) ابن حبان، المروحين (٣٥٥/١).
- (١١٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (١١٧/٢)، ابن حبان، المروحين (٣٥٥/١).
- (١١٤) ابن حجر، لسان الميزان (١٢/٣).
- (١١٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧/٧).
- (١١٦) ابن حجر، لسان الميزان (٦٤/٦).
- (١١٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٥/٦).
- (١١٨) ابن أبي خاتم، الجرح والتعديل (٤٦٤/٨).
- (١١٩) أبو حبان، المروحين (٧٥/٣).
- (١٢٠) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢٩٤/٤).
- (١٢١) النسائي، الضعفاء والمتروكين (١٩١/٣).
- (١٢٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧٥/٥).
- (١٢٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٤).
- (١٢٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٩/١١).
- (١٢٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٤).
- (١٢٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٤).
- (١٢٧) المزي، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢).
- (١٢٨) أبو معين، التاريخ رواية الدوري (٤٥١/٤).
- (١٢٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٣٠/١).
- (١٣٠) الذهبي، ميزان الاعتدال (٥٣٩/١).
- (١٣١) ابن حبان، المروحين (١٣٠/١)، ميزان الاعتدال (٢٤٧/١).
- (١٣٢) ابن حبان المروحين (١٨٠/١).
- (١٣٣) ابن حبان، المروحين (٢٠٢/١).
- (١٣٤) بن حبان، المروحين (٣٥٥/١).
- (١٣٥) ابن حبان، كتاب المروحين (١١٩/١-١٢٠).
- (١٣٦) أصبهاني، طبقات المحدثين في أصبهان (١٠١/٤).
- (١٣٧) العليل متناهية (٨٣٢/٢).
- (١٣٨) ابن حجر، لسان الميزان (١١١/١).
- (١٣٩) ابن حجر، التقريب (٤١٨٧).
- (١٤٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٣٩/٤).
- (١٤١) سبط بن العجمي، الكشف الخفي عمّن رمى بوضع الحديث (٣٦/١).
- (١٤٢) ابن الترمذاني، الجوهر النقي (٦٢/٢).
- (١٤٣) الحاكم، المستدرک (١٤/٢) و (٤٧٦/٢).
- (١٤٤) الذهبي، المعني (٤/١).
- (١٤٥) ابن حبان، المروحين (٥١/٣).
- (١٤٦) ابن حبان، المروحين (١٧١/٢).
- (١٤٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧٧/٩).
- (١٤٨) ابن حبان، المروحين (١٤٨/٢).
- (١٤٩) ابن حبان، المروحين (١١٩/١-١٢٠).
- (١٥٠) ابن حبان، المروحين (٤٧/٢).
- (١٥١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧١/١-٢٧٢).
- (١٥٢) العقيلي، الضعفاء الكبير (١١٣/١).
- (١٥٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٥٩/١-٣٦٤).
- (١٥٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٦/٢).
- (١٥٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧٦/٣).
- (١٥٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٣).
- (١٥٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣١/٤).
- (١٥٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٧/١)، ابن حجر، لسان الميزان (٤٠/١).
- (١٥٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٤٦/٦).
- (١٦٠) ابن الجوزي، العليل متناهية (٨٩٢/٢).

- (١٦١) ابن الجوزي، العلل متناهية (٨٣٢/٢).
- (١٦٢) ابن الجوزي، العلل متناهية (٨٣٢/٢).
- (١٦٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٤/٥).
- (١٦٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٠١/٦).
- (١٦٥) الخطيب، تاريخ بغداد (٥١/١٢). الذهبي، ميزان الاعتدال (١٥١/٣).
- (١٦٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠١/٩)، النسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٣٣/١).
- (١٦٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٧/٦)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٦١/٨).
- (١٦٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٣).
- (١٦٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣١/٤).
- (١٧٠) النسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٣٣/١).
- (١٧١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٥/٦).
- (١٧٢) ابن حبان، المجروحين (٧٥/٣).
- (١٧٣) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢٩٤/٤).
- (١٧٤) ابن حبان، المجروحين (١٣٠/١). الذهبي، ميزان الاعتدال (٢٤٧/١).
- (١٧٥) ابن حبان، المجروحين (٢٠٢/١).
- (١٧٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٠/٢).
- (١٧٧) ابن حبان، المجروحين (٣٧٣/١).
- (١٧٨) قطب، محمد: منهج التربية الإسلامية، ط ٢، ص ١٦١.

المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٥٢م.
- ابن أبي حيثمة زهير بن حرب، التاريخ الكبير، دار الفاروق.
- ابن الترمذي، علي بن عثمان المارديني، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط ١، ١٣٤٤هـ.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، ١٤٠٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، ط ١.
- ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، ١٩٧٥م، دار الفكر.
- ابن حجر، أحمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن حجر، لسنا الميزان، مؤسسة الأعظمي، بيروت، ١٩٨٦.
- ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ١٩٨٦م، دار الرشيد، سوريا.
- ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، ١٩٨٤م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١.
- ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق: مكتبة ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١م، القاهرة، ط ١.
- ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله، ١٤٢٢هـ، مطبعة سفير بالرياض، ط ١.
- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق: مختار غزاوي، ١٩٨٨م، دار الفكر بيروت.
- ابن عساکر، علي بن الحسن الشافعي، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت.
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: أحمد سيف، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ابن الملتن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المنتقى في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله الجديع، ١٤١٣هـ، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- أبو حاتم، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الوعي، حلب.
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، ١٤٠٥ - ١٩٨٤، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١.
- الأنصاري، عبد الله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ١٤١٢ - ١٩٩٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، لبنان.
- البخاري، الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣.
- البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، المتفق والمفترق، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، دمشق.
- الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الرجائي، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ١٤٠٥م، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، ١٤٠٩، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١.
- الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ١٤١٣ - ١٩٩٢م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١.
- الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
- الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، الموقظة، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ١٤٠٥م، حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ص٥.
- الزركشي، محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد، ١٩٩٨م، أضواء السلف، الرياض، ط١.
- الزبيعي، عبد الله بن يوسف، نصب الرأية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، ١٣٥٧هـ، دار الحديث، مصر.
- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر، بنغازي، ١٩٦٦م.
- سبط بن العجمي، الاغتباط بمن رمى بالاختلاط، تحقيق: علاء رضا، ١٩٨٨م، دار الحديث، القاهرة، ط١.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ١٤٠٤ - ١٩٨٣، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢.
- الطحان محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- العقيلي، محمد بن عمر الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القنوي، قاسم بن عبد الله، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: أحمد الكبسي، ١٤٠٦م، الناشر: دار الوفاء، جدة، ط١.
- المباركفوري: محمد بن عبد الرحمن، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، ١٩٦٣م، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٢.
- المنائي، عبد الرؤوف المناوي، فيض التقدير، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ، ط١.
- النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ١٣٦٩هـ، دار الوعي، حلب، ط١.
- النيسابوري، الإمام مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

Hadith Plagiarism, its Concept, Types, Motives and Impact

Mahmoud A. Y. Rushed*

ABSTRACT

This paper resulted in a precise definition for the concept of hadith plagiarism through which it can be distinguished from other concepts such as: al-Qcdb, al-Wad', al-Tadlees and the plagiarism of the books and narration license. It also comprehended the types of hadith plagiarism, which are not mentioned in the books of the science of hadith throughout studying the plagiarism-criticized narrators. The study dealt in detailed manner with the motivations behind plagiarism. Also it dealt with signs and indications through which one can decide that there was plagiarism. Finally the research determined the obvious wordings of the critics related to the topic and the encountering ones in other branches of knowledge. The study also presented the impact of hadith plagiarism on the narrators and narrated. Keywords: Hadith Plagiarism, Wordings of the Critics, Al-Qalb.

* Faculty of Shari'a, University of Jordan, Amman, Jordan. Received on 15/11/2008 and Accepted for Publication on 28/12/2009.